

الرافد في علم الأصول

[291] عرفا يعد هذا الحمل حملا حقيقيا عرفا للاتحاد الوجودي بين الطرفين بنظر العرف وهو كاف في صحة الحمل، فلا يتم ما ذكره السيد الاستاذ في النقطة الاولى من عدم وجود المصحح للحمل - وهو الاتحاد الوجودي - بناء على القول بالبساطة. الملاحظة الثانية: إن ما ذكره في النقطة الاولى من أن المغايرة الحقيقية بين الموضوع والمحمول لا تتغير باعتبار الالبشرط حتى يصح الحمل بهذا الاعتبار يرد عليه أمران: أ - ما ذكرناه سابقا أن الحمل عمل نفسي يتأثر بتدخل الاعتبارات فيه، فمثلا كل ماهية تتألف من عنصرين: ما به الاشتراك وما به الامتياز، وما به الاشتراك لو لوحظ بحده الخاص فلا يصح حمله على الذات وهذا معنى اعتبار البشرط لا، ولو لوحظ بما هو مبهم تمام الابهام لولا الصورة النوعية صح حمله وهذا هو معنى اعتبار البشرط، إذن فالاعتبارات لها تأثير واضح على صناعة الحمل وتغيره. ب - إننا لا نقول: بأن اعتبار البشرط واعتبار البشرط لا مجرد فرض ذهني لا منشأ له في الواقع حتى يشكل على ذلك بأن هذه الاعتبارات لا تأثير لها في الحمل، بل نقول: بأن الذهن إذا أدرك الاتحاد الوجودي بين الطرفين ولو كان اتحادا عرفيا قام باعتبار البشرط في المحمول حتى تتحق حالة الهوهوية والاندماج بين الطرفين، وهو معنى الحمل، فهذه الاعتبارات لها مناشئ واقعية لا مجرد فرض ذهني. الملاحظة الثالثة: إن المصحح لحمل المشتق على الذات في نظره هو الاتحاد الوجودي العرضي الراجع للاتحاد الوجودي الحقيقي بين كلي المبدأ وفرده الخارجي، وهذا الكلام يتصور على وجوه: أ - إن المصحح لحمل لفظ المشتق كعالم على زيد - مثلا - هو الاتحاد